

E

DIVISION LINGUISTIQUE

Section arabe de traduction

CORRE D'ARCHIVES

Prère de retourner
au bureau E. 4123

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1991/65
15 January 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الانسان

الدورة السابعة والاربعون

البند ٤ من جدول الاعمال المؤقت

مسألة إنتهاك حقوق الانسان في الاراضي
العربية المحتلة ، بما فيها فلسطين

رسالة مؤرخة في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ موجهة
إلى وكيل الامين العام لشؤون حقوق الانسان من المراقب
الدائم عن فلسطين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

١ - قررت الحكومة الاسرائيلية ، في عطلة نهاية الاسبوع الاخيرة ، طرد أربعة
فلسطينيين خارج وطنهم . وهذا التدبير يخمس كلا من:

- (أ) السيد عماد خالد العلمي - مهندس من مدينة غزة ؛
- (ب) السيد فاضل خالد زهير الزموط - مدرس من مدينة غزة ؛
- (ج) السيد معطفى يوسف عبد الله اللداوي - طالب من مخيم جباليا ؛
- (د) السيد معطفى أحمد جميل قانوع - مدرس من مخيم جباليا .

٢ - وبهذا القرار تكون السلطات الاسرائيلية قد أضافت حلقة جديدة في سلسلة
سياستها الخامة بابعاد الفلسطينيين خارج وطنهم فتكفل بذلك توطين مزيد من
المهاجرين اليهود ، القادمين من الاتحاد السوفياتي أو من أماكن أخرى ، في الأراضي

ج٠٠٢١/GE.91-10057

الفلسطينية المحتلة ، بعد إبعاد ١٣٠٠ فلسطيني فيما بين عام ١٩٦٧ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، فضلا عن إبعاد ٦١ فلسطينيا بين ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ . وبهذا القرار الأخير ، يكون مجموع عدد الفلسطينيين المبعدين خارج وطنهم منذ عام ١٩٦٧ حتى اليوم هو ١٣٦٥ فلسطينياً .

٣ - ولا حاجة لأن تثبت موجة الإبعاد الجديدة هذه أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تواصل سياستها القائمة على رفض إنطباق إتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى الاستخفاف بالتزامها الدولي وبقدرات مجلس الأمن مثل القرار ٤٦٩ المؤرخ في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٠ الذي يدعو إسرائيل إلى أن تلتزم وتنقذ أحكام إتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، والقرار رقم ٤٨٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي يؤكد من جديد إنطباق إتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والقرار رقم ٦٠٧ المؤرخ في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الذي يعيد تأكيد ويؤكد إنطباق الاتفاقية المذكورة على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بما في ذلك القدس ، ولا سيما المادتان ٤٧ و ٤٩ منها ، والقرار رقم ٦٠٨ المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الذي يطلب إلى إسرائيل أن تكف عن أي نوع من أنواع الطرد أو الإبعاد لأي فلسطيني من الأراضي المحتلة . كذلك فإن سلطات الاحتلال الاسرائيلية تستخف بجميع قرارات كل من الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الانسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات فيما يتعلق بالممارسات الاسرائيلية ضد حقوق الانسان وبالانتهاكات الاسرائيلية لأحكام إتفاقية جنيف الرابعة في الأراضي المحتلة الفلسطينية ، وهي القرارات التي اعتمدت في جميع الدورات منذ عام ١٩٦٨ . وتواصل سلطات الاحتلال الاسرائيلي أيضا سياسة الإبعاد التي تنتهجها دون إيلاء أي اعتبار للبيانات والبلاغات الصحفية الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر التي احتجت في مرات كثيرة وأعلنت أن مثل هذه الاجراءات الاسرائيلية تشكل انتهاكا خطيراً للمادة ٤٩ من إتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ وأعربت عن بالغ قلقها في بلاغاتها الصحفية العديدة ، ولا سيما البلاغات الصادرة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٨ وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

٤ - ومن الواضح أن رد الفعل الدولي المعتدل تجاه الجرائم التي تقتربها إسرائيل مثل أعمال القتل ، والإبعاد ، وإجهاض الحوامل ، وقتل الأطفال ، والقتل الجماعي ، وكسر عظام الشباب والأطفال ، والاعتقال غير القانوني ، وتوقييع العقوبات الجماعية ، وهدم المنازل ، والتمييز ، وانتهاك الحريات الأساسية ، ولكن أيضا الهجمات على الأماكن المقدسة ، ومصادرة الأراضي ، وتدمير الاقتصاد الوطني الفلسطيني ، وإقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ، إنما يضع إسرائيل في مأمن بعيداً عن أي جزاءات من

جانب المجتمع الدولي ، ويشجع إسرائيل على مواصلة ارتكاب هذه الجرائم التي يصفها القانون الدولي بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

٥ - وقد وصلت التطورات الأخيرة إلى مرحلة خطيرة لا يمكن بعد الآن أن تحتل الصمت أو ردود الفعل المعتدلة بسبب مواصلة هذه الممارسات منذ عقود من الزمن ضد الشعب الفلسطيني ، وهي ممارسات تشكل جرائم وفقاً للقانون الدولي وتوقع المنطقة في حالة حرب لا تهدد المنطقة نفسها فحسب ولكن تهدد أيضاً العالم أجمع بأفدح الأخطار .

٦ - ونرجو من سعادتكم ومن رئيس لجنة حقوق الإنسان التدخل لدى الحكومة الإسرائيلية ، بأسرع ما يمكن ، لإنهاء جميع هذه الانتهاكات الخطيرة لمبادئ القانون الدولي . ونرجو منكم أيضاً اعتبار هذه المذكرة وثيقة رسمية من وثائق الدورة السابعة والأربعين للجنة حقوق الإنسان .

(توقيع) نبيل الرملوي

المراقب الدائم عن فلسطين
لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف